# «الكهرباء» تستهدف تحصيل إيرادات بنحو 496.5 مليون دينار خلال العام الجديد

كشف تقرير السنة المالية 2020 / 2021، أن إجمالي المبالغ المقدر تحصيلها، كإيرادات من وزارة الكهرباء والماء الكويتية، في ميزانية السنة المالية الجديدة تُقدر بنحو 496.44 مليون دينار، بزيادة على المبلغ المُقدر في السنة المالية السابقة بإجمالي 753 ألف دينار.

وتضع المبالغ المعتمدة للتحصيل والإيرادات الخاصة بالوزارة بين الجهات الحكومية والوزارات، الوزارة بالمرتبة الثانية مباشرة بعد وزارة النفط في قيمة التحصيل والإيرادات، حيث بلغت النسبة المقررة للوزارة في حين تحصيلها للمبلغ المعتمد والمشار إليه تكون 7 % من الإجمالي المقدر للتحصيل الذي يقدر بـ7.502 مليار دينار، الذي كان في السنة المالية السابقة 15.811 مليار دينار.

وأوضحت أن الوزارة حصّلت إيرادات خلال السنة المالية المنتهية 2019 / 2020 بلغت 311 مليون دينار، بنسبة تحصيل بلغت 62.8 %، من إجمالي المقدر الذي بلغ 495.6 مليون دينار، نظير بيع الكهرباء والماء وإيصال التيار لمستهلكين جدد، وهو أكثر البنود تحصيلاً في بنود الإيرادات الخاصة بالوزارة.

«كيبيك» تطرح 87 عقداً على المقاولين خلال الفترة المتبقية من العام

# أسعار النفط تتراجع لأدنى مستوى في شهرين.. «برنت» يسجل 42 دولاراً للبرميل

تراجعت أسعار النفط بأكثر من 1.5 بالمائة لأدنى مستوى في شهرين خلال تعاملات امس الإثنين، مع مخاوف الطلب على الخام.

وأجرت السعودية أعمق تخفيضات شهرية في أسعار النفط المباع لآسيا في خمسة أشهر، بينما تراجعت حدة التفاؤل بشأن تعافي الطلب وسط فيروس كورونا.

لا يزال العالم غارقا بالنفط على الرغم من تخفيضات الإمدادات من قبل أوبك والحلفاء وجهود الحكومات لتحفيز الاقتصاد العالمي والطلب على النفط.

وتباطأت واردات الصين من النفط خلال الشهر الماضي في إشارة إلى تراجع الطلب على الخام من قبل أكبر مستورد للنفط في العالم.

كما يتعرض النفط أيضًا لضغوط حيث زادت الشركات الأمريكية عمليات التنقيب عن الإمدادات الجديدة بعد الانتعاش الأخير في أسعار النفط.

تراجع سعر العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي تسليم أكتوبر بنحو 1.6 بالمائة إلى 39.13 دولار للبرميل بعد أن سجل مستوى 38.55 دولار وهو الأدنى منذ 10 يوليو.

كما هبط سعر العقود المستقبلية لخام برنت القياسي تسليم نوفمبر الثاني بنسبة 1.5 بالمائة إلى 42 دولارا للبرميل بعد أن كان متراجعاً عند 41.51 دولار وهو الأدنى منذ 30 يوليو .

وعلى الصعيد المحلي، كشفت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) عن خطتها السنوية للمناقصات خلال السنة المالية 2020 / 2021 التي اشتملت على نحو 87 عقداً سيتم طرحه خلال الفترة المتبقية من العام.

وقالت الشركة، إن لديها 3 عقود خاصة بتوفير عدد من العمالة المعارة المتخصصة للوظائف الاستشارية وعقد آخر لتوفير عمالة معارة للوظائف الإدارية وعقد ثالث لوظائف متخصصة عن طريق التوظيف المباشر.

وذكرت أن لديها عقود خدمات عديدة تتركز في إنشاء مجمع البتروكيماويات المتكامل مع مصفاة الزور الذي يشمل مصنعاً للعطريات والأوليفينات، بالإضافة إلى إنشاء مرافق تصدير للبتروكيماويات داخل البحر على بعد 2.2 كيلومتر من الشاطئ، ويضم المرفق الجديد رصيفاً لتصدير الحاويات و3 أرصفة للسوائل ومرفأ صغير للقوارب لسفن الدعم.

وتتكون خطوط الأنابيب لمرافق التصدير من خطين بحجم 24 بوصة وبطول 2.5 كيلومتر من الشاطئ إلى مرفق التصدير المشترك في عمق مياه طبيعي يبلغ 15 متراً.

ولدى «كيبيك» دراسة فنية متخصصة لدراسة حالة الإغلاق التي قد تقوم بها وزارة الكهرباء والماء لمنع استقبال كبريت يبلغ 225 ألف برميل يومياً بمعدل كبريت يبلغ 1% لإجراء أي صيانة وقائية للمحطات الكهربائية.

وقالت الشركة إن هناك عقداً آخر لتزويد المصفاة بالكهرباء من مصدر طاقة بديل من محطة الخيران وذلك بالتزامن مع إمدادات تقدر بنحو 300 كيلو فولت من محطة الزور الجنوبية.

14 سبتمبر.. إدراج شركة بورصة الكويت ضمن قطاع الخدمات المالية

# التباين يسيطر على مؤشرات البورصة لرابع جلسة على التوالي

واصلت بورصة الكويت أداءها المتباين لرابع جلسة على التوالي مع نهاية تعاملات أمس الاثنين، حيث استقر مؤشرها العام، وتراجع السوق الأول 0.13 %، بينما ارتفع المؤشران الرئيسي و»رئيسي 50» بنسبة 0.38 % و0.70% على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة أمس بنحو 7.4 % لتصل إلى 34.81 مليون دينار مقابل 37.57 مليون دينار بالأمس، كما انخفضت أحجام التداول بنحو طفيف نسبته 0.75 % لتصل إلى 290.41 مليون سهم مقابل 292.59 مليون سهم بجلسة الأحد.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات صعوداً بصدارة النفط والغاز بنمو نسبته 0.61 %، فيما تراجعت مؤشرات 7 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض نسبته 9.52 %.

وجاء سهم «أعيان للإجارة» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 9.5 %، بينما تصدر سهم «الهلال» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 17.6 %.

وحقق سهم «بنك وربة» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة تقترب من 6 ملايين دينار ليتراجع عند الإغلاق 1.84 %، فيما تصدر سهم «آن ديجيتال» نشاط الكميات بتداول 42.6 مليون سهم مُرتفعاً 2.63 %.

من جانبها، أعلنت بورصة الكويت عن إدراج شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ضمن قطاع الخدمات المالية بالسوق، وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 14 سبتمبر 2020.

وأسست شركة بورصة الكويت للأوراق المالية كشركة مساهمة كويتية عامة في أبريل عام 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 2013 / 37 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2013. ويبلغ رأسمال شركة البورصة المصدر والمدفوع بالكامل نحو 20.08 مليون دينار موزعاً على نحو 200.8 مليون سهم وجميعها أسهم نقدية مدفوعة.

وتُعد الشركة البورصة الرسمية لدولة الكويت بعد أن حصلت على ترخيص بذلك من هيئة أسواق المال في تاريخ 5 أكتوبر 2016. وفي ديسمبر 2019، اكتملت عملية الخصخصة من خلال الاكتتاب العام لحصة هيئة أسواق المال البالغة 50 % من أسهم الشركة، وذلك للمواطنين.

وبناءً على موافقة الهيئة، سوف يتم تداول أسهم الشركة في البورصة (السوق الأول) ابتداءً من يوم الاثنين الموافق 14 سبتمبر 2020.

وبذلك تكون بورصة الكويت هي أول بورصة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص تدرج أسهمها في ذاتها بمنطقة الخليج.

كانت هيئة أسواق المال أصدرت في مطلع سبتمبر الجاري، قراراً بالموافقة على طلب إدراج شركة بورصة الكويت بالسوق الأول، وذلك بعد استيفاء طلب الإدراج المقدم من شركة الاستثمارات الوطنية – بصفتها مستشار الإدراج – لجميع المتطلبات اللازمة للبت في الطلب.

بنهاية العام المالي 2019 - 2020

# صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي المحلي يرتفع 5 بالمئة

| البنود | 2018/19 | 2019/20 | التغير | |
|---|---|---|---|---|
| | | | القيمة | (%) |
| الموجودات | | | | |
| المطالب على البنك المركزي | 6290.1 | 6717.2 | 427.1 | 6.8 |
| الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية | 1963.8 | 3350.7 | 1386.9 | 70.6 |
| المطالب على الحكومة | 3715.1 | 2002.5 | -1712.7 | -46.1 |
| المطالب على القطاع العام | 39252.1 | 40959.6 | 1707.5 | 4.4 |
| الموجودات الأجنبية | 13954.3 | 17290.3 | 3336.0 | 23.9 |
| موجودات أخرى | 2256.0 | 2453.7 | 197.7 | 8.8 |
| إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات | 67431.4 | 72774.0 | 5342.6 | 7.9 |
| ودائع القطاع العام (المقيم) | 37144.4 | 35897.1 | -1246.9 | -3.4 |
| ودائع الحكومة | 6025.7 | 7560.3 | 1534.6 | 25.5 |
| الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية | 1763.3 | 3248.8 | 1485.5 | 84.2 |
| حقوق المساهمين | 9212.4 | 9352.4 | 140.0 | 1.5 |
| المطلوبات الأجنبية | 6817.6 | 9955.1 | 3137.5 | 46.0 |
| مطلوبات أخرى | 6468.5 | 6760.4 | 291.9 | 4.5 |
| حسابات مقاصة | 17295.9 | 17577.0 | 281.2 | 0.5 |
| عدد البنوك | 23 | 23 | - | - |

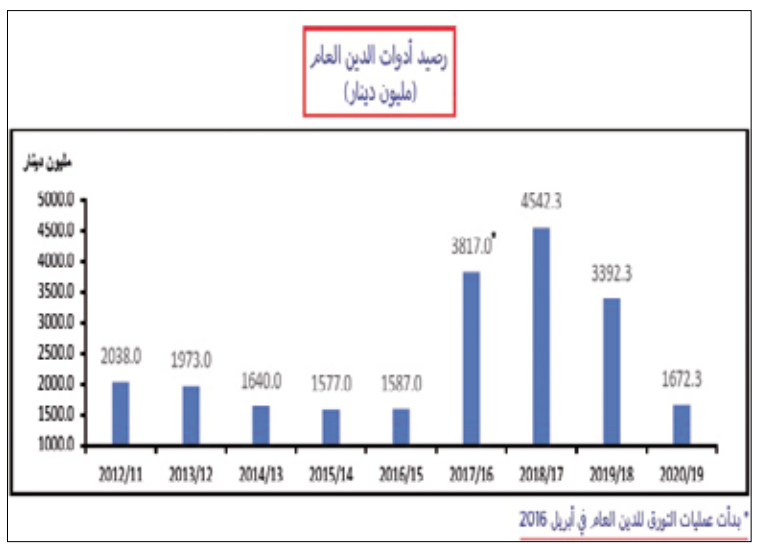


# 45.1 مليار دولار احتياطي الكويت الأجنبي بنهاية يوليو

ارتفع الاحتياطي الأجنبي لدولة الكويت خلال شهر يوليو السابق بنسبة 18.93% على أساس سنوي، وذلك حسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي امس الاثنين.

وبلغت الأصول الاحتياطية للكويت بنهاية يوليو السابق 13.78 مليار دينار (45.10 مليار دولار)، مقارنة بـ11.59 مليار دينار (37.94 مليار دولار) بذات الشهر من 2019.

وعلى أساس شهري، انخفض الاحتياطي الأجنبي للكويت بنسبة 1.02%، علماً بأنه كان يبلغ 13.92 مليار دينار في يونيو 2020.

ويأتي ارتفاع قيمة الاحتياطي الأجنبي للكويت مع اتجاه البلد إلى أصول الصندوق السيادي خلال العام الجاري لتدعيم مركزها واحتياطاتها، إلى جانب تعويض تراجع إيرادات الدولة النفطية نتيجة لهبوط الطلب على النفط وتراجع الأسعار جراء تفشي فيروس كورونا، ومخاوف الركود الاقتصادي.

وكشفت الإحصائية الشهرية للمركزي الكويتي أن الاحتياطي الأجنبي دعم بارتفاع مجموع العملة والودائع بنسبة 19.76% إلى 12.97 مليار دينار، مقابل 10.83 مليار دينار في يوليو / تموز السابق 2019، مع تراجع شهري 1.07%.

وارتفعت حقوق السحب الخاصة في يوليو السابق بنسبة 0.21% إلى 564.4 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ في الشهر المماثل من العام السابق 563.2 مليون دينار، مع استقرارها شهرياً.

وإلى جانب ذلك فقد زاد وضع الاحتياطي لدى الصندوق بنسبة 34.80% إلى 214.2 مليون دينار، مقابل 158.9 مليون دينار في يوليو 2019، مع نموها استقرارها شهرياً.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

وواصلت القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية «بنك الكويت المركزي»، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

يُذكر أن أرصدة الأصول الاحتياطية الرسمية تتضمن أرصدة كل من الذهب النقدي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة بالعملة والودائع، ولا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.

## ◆ التسهيلات الشخصية بقطاع العقار المُحرك الرئيسي لنمو الأرصدة الائتمانية

## ◆ ميزانية البنوك المحلية تنمو 7.9% إلى 72.8 مليار دينار

كشف التقرير السنوي الصادر عن بنك الكويت المركزي امس الاثنين عن ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالقطاع المصرفي الكويتي بنسبة 5 % خلال السنة المالية 2019 / 2020،

وسجل صافي الموجودات الأجنبية للبنوك بالقطاع المصرفي الكويتي للسنة المالية 2019 / 2020 نحو 18.692 مليار دينار (61.18 مليار دولار)، مقارنة مع 17.801 مليار دينار (58.27 مليار دولار) في العام المالي 2018 / 2019.

وكشف تقرير المركزي تراجع صافي الموجودات المحلية بالقطاع 8.6 % للسنة المالية 2019 / 2020، لتصل إلى 19.33 مليار دينار، مقابل 21.146 مليار دينار في السنة المالية المنتهية في 2018 / 2019، وبفارق يصل إلى نحو 1.815 مليار دينار.

### عرض النقد

وانخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليصل في نهاية العام المالي 2019 / 2020 إلى نحو 38.023 مليار دينار، مقابل نحو 38.947 مليار دينار للسنة المالية 2018 / 2019، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 924.7 مليون دينار تُشكل تراجعاً نسبته 2.4 %، مقارنة بارتفاع قيمته 1.867 مليار دينار ونمو نسبته 5% في العام المالي السابق.

وجاء ذلك الانخفاض في عرض النقد نتيجة انخفاض شبه النقد في ضوء تراجع الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)، لتصل بنهاية السنة المالية 2019 / 2020 إلى نحو 24.161 مليار دينار، مقارنة مع 25.698 مليار دينار للسنة المالية السابق، بانخفاض نسبته 6 %.

زيادة الأرصدة بالخاص والحكومة

وأظهرت بيانات المركزي ارتفاع إجمالي رصيد ودائع المُقيمين لدى البنوك المحلية العاملة في الكويت بنحو 287.7 مليون دينار وبنسبة نمو تبلغ 0.7 %، لتصل إلى حوالي 43.457 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2019 / 2020، وذلك مقابل 43.17 مليار دينار في السنة المالية 2018 / 2019.

وقد جاء ذلك الارتفاع محصلةً للزيادة في أرصدة ودائع الحكومة بنحو 1.535 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 25.5 % للعام المالي 2019 / 2020، والانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 1.247 مليار دينار وبنسبة 3.4 %.

أما الانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية، فقد جاء نتيجة انخفاض ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي بنحو 875.4 مليون دينار وبنسبة 2.5 %، والانخفاض في ودائع القطاع بالخاص بالعملات الأجنبية بنحو 371.5 مليون دينار وبنسبة 13.5 %.

### نمو الأرصدة الائتمانية

وشهدت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المُقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية في الكويت خلال السنة المالية 2019 / 2020 ارتفاعاً قيمته 1.659 مليار دينار ونسبته 4.4 %، لتصل في نهاية العام إلى 39.08 مليار دينار، مقارنة بنحو 37.421 مليار دينار في العام المالي السابق.

وقد جاء الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساساً نتيجة الزيادة في التسهيلات الشخصية بنحو 504.7 مليون دينار وبنسبة 3.2 %، وفي قطار العقار بنحو 786.7 مليون دينار وبنسبة 9.5 %، وفي قطاع النفط والغاز بنحو 242.8 مليون دينار وبنسبة 14.8 %، وفي قطاع الصناعة بنحو 125.5 مليون دينار وبنسبة 6.4 %، وفي قطاع التجارة بنحو 25.9 مليون دينار وبنسبة 0.8 %، وفي قطاع الخدمات العامة بنحو 17 مليون دينار وبنسبة 14.8 %.

من جهة أخرى، تراجعة في نهاية السنة المالية 2019 / 2020 أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المُقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات التالية: الإنشاء بنحو 146.7 مليون دينار وبنسبة 7 %، والمؤسسات المالية غير البنوك بنحو 3.6 مليون دينار وبنسبة 0.3 %.

### أدوات الدين العام

وشهدت أرصدة أدوات الدين العام انخفاضاً في العام المالي 2019 / 2020؛ بعد أن سجلت ارتفاعاً كبيراً خلال السنة المالية السابقة، حيث لم يقم البنك المركزي خلال العام المالي المنصرم بطرح أي إصدار من سندات الخزانة، بينما استحق خلال تلك الفترة 18 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة اسمية بلغت نحو 1.72 مليار دينار.

وترتيباً على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائمة لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزية والتورق المقابل) في نهاية السنة المالية 2019 / 2020 ليصل إلى نحو 1.672 مليار دينار. كما بلغ رصيد مقتنيات البنوك المحلية لهذه الأدوات ما قيمته 1.672 مليار دينار وبما نسبته 100 % في نهاية العام المالي المذكور.

وقام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019 / 2020 بطرح 41 إصداراً من سنداته بقيمة اسمية بلغت نحو 8.94 مليار دينار. واستحق خلال تلك السنة 41 إصداراً من الإصدارات السابقة بنفس القيمة. وترتيباً على ذلك استقر إجمالي الرصيد القائم لسندات المركزي والتورق المقابل، ليصل في نهاية العام إلى نحو 2.958 مليار دينار مقارنة بنفس المستوى في نهاية السنة المالية السابقة.

### نمو ميزانية البنوك

وأشارت البيانات المالية المُتاحة في التقرير إلى ارتفاع إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي في نهاية العام المالي 2019 / 2020، ليصل إلى نحو 72.774 مليار دينار، مقابل نحو 67.431 مليار دينار في العام المالي 2018 / 2019، بما يمثل ارتفاعاً بنحو 5.343 مليار دينار وبنسبة نمو تبلغ 7.9 %. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي ميزانية البنوك المحلية كمحصلة لعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات.